زاوية

الدين والدولة

عماد مجيد محمد

لم يكن في نيتي أول الأمر دراسة هذا الموضوع . كانت وجهتي ، بسبب إشكاليات حقوق الأقليات في العراق ، دراسة مسألة اللغات الرسمية في بلدان العالم . ولكن البحث يجرك ، كما يعلم المشتغلون في البحوث ، إلى مسائل لم تكن تفكر فيها عندما باشرت العمل . وهكذا رأيت المادة مبسوطة أمامي فأغراني التوسع في دراستها . وبصراحة وجدت إجابات عن كثير من التساؤلات التي لم أكن أعرف إجابتها سابقاً . ولكن ما يهمني في هذه المقالة هو الإجابة عن سؤال واحد لا غير ألا وهو : ما هي الدول التي لا يوجد عندها دين رسمي في دستورها ؟

كنت أتصور بساذجة ، أنّ دول المعسكر الاشتراكي السابق هي التي لا تتبع ديناً رسمياً ! وقد ظهر لي أنّ هذا ليس له علاقة بواقع الحال ، غير المرتبط حصراً بالاشتراكية ! وهناك دول كنت أعتقد جازماً أن لها ديناً رسمياً لكن تجلى الأمر عن عدم دقة تصوراتي. كنت أتصور أنّ الهند مثلاً دولة تتبع الدين الهندوسي . وفي الحقيقة أنّ الهند ليست دولة دينية . فلا يوجد في دستورها دين رسمي للدولة ! بينما كمبوديا ديانتها الرسمية هي البوذية . والدول التي في آسيا والتي لا توجد لها ديانة رسمية : ميانمار ، لاوس ، ماليزيا، الفلبين ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، كوريا الشمالية ، استراليا ،غوايانا الجديدة ، الصين ، منغوليا ، روسيا ، كازخستان ، أوزبكستان ، قرغيزستان ، توركمينستان ، أذربيجان ، جيورجيا ، ولبنان ؛ وبالنسبة لسوريا فلا يلزم دستورها الدولة بدين معين (ولكن رئيس الدولة يجب أن يكون مسلماً حسب القانون) ، وتركيا (مجتمع إسلامي ، وكانت فيها عاصمة الخلافة الإسلامية قبل أن تتحول إلى دولة لا دينية عام ١٩٢٤ ,

ومن الدول الأوربية التي لم يخطر ببالي إطلاقاً أنهادولة لا دينية هي إيطاليا (فهناك الفاتيكان !) ، وكذلك فرنسا ، والنمسا ، وهولندا ، وبلجيكا ، وايرلندا ، والبرتغال ، وسويسرا ، وجمهورية سان مارينو، وليشتنشتاين، ولوكسمبورج ، بولندا ، لاتفيا ، ليتفا ، استونيا، كرواتيا ، البوسنيا والهرسك ، رومانيا ، يوغسلافيا ، هنغاريا ، سلوفاكيا ، جمهورية التشيك ، المانيا، سلوفينيا، مولدوفا، اوكرانيا، بلوروسيا، مقدونيا، ألبانيا . وتوجد في إنجلترا وكذلك فنلندا بعض الحماية للكنيسة إلاّ أنها لا تعتبر رسمية.

ومن الدول العربية الأخرى التي لا يوجد فيها دين رسمي للدولة نجد دولة جيبوتي ، تضاف إليها في أفريقيا الدول التالية : النيجر، بنين، توغو، غانا(بلد كوفي عنان) ، ساحل العاج، ليبيريا، غوايانا، غينيا بيساو ، السنيغال ، بوركينا فاسو ، ليبيريا ، سيراليون، غوايانا ، غامبيا ، مالي ، موزامبيق ، بوتسوانا ، ناميبيا ، أنغولا ، زمبابوي ، دولتا الكونغو ، مدغشقر ، ملاوي ، تنزانيا ، ايرتيريا ، أثيوبيا ، رواندا ، أوغندا ، كينيا ، تشاد ، أفريقيا الوسطى، الكاميرون ، الغابون، غوايانا الاستوائية ، نيجيريا، بوتسوانا ، سوازيلاند ، وجنوب أفريقيا.

وفي قارة أستراليا لا يوجد دين رسمي ، وكذلك غوايانا الجديدة . وتوجد في قارة أمريكا الشمالية ثلاث دول فقط هي: الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك؛ وكلها لا يوجد لديها دين رسمي للدولة !وفي أمريكا الوسطى، واللاتينية : فإنّ غواتيمالا ، وبيليز ، والهندوراس ، ونيكارغوا ، وبنما ، وكوبا ، والبهاما كلها دول لا دين رسمي لها . أما في السلفادور وهاييتي فرغم الإعتراف الخاص في الدستور بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية إلاّ أنه ليس ديناً رسميا . إضافة إلى تسع ممالك وجمهوريات ، في البحر الكاريبي. ولا يختلف الوضع كثيراً في أمريكا الجنوبية . فهناك تسع دول لا دين رسمياً لها من مجموع ١٣ دولة هي : البرازيل (الدولة الخامسة من ناحية المساحة في العالم)، فنزويلا، تشيلي ، الأكوادور ، كولومبيا ، أورغواي ، سورينام ، غوايانا ، أما البارغواي فتتمتع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فيها باعتراف خاص منذ دستور ١٩٩٢ ولكنها لا تعتبر الدين الرسمي للدولة . وهناك دول أخرى دستورها علماني، لم يشملها الإحصاء لقصر الوقت .

اي أن (١٢٨) دولة من دول العالم الـ (١٩٢) لا يوجد فيها دين رسمي للدولة . والدول السبع الأكبر من ناحية المساحة في العالم وهي(روسيا، ، كندا ، الصين ، الولايات المتحدة ، والبرازيل ، استراليا ، والهند) دول لا دينية . ومن ناحية عدد نفوس الدول المائة هذه فإنه يزيد على ٨٠ بالمائة من مجموع سكان أرضنا التي نعيش عليها . وهي دول تختلف كثيراً في تركيبتها الاجتماعية والاثنية وفي أديانها وطوائفها و تطورها الاقتصادي والحضاري وفي الطرق التاريخية التي سلكتها . ولكنها جميعها ، تقريباً ، أفضل في تطورها وفي مستوى معيشة سكانها وفي مراعاتها لحقوق الإنسان وكرامته ورفاهيته والعمل من أجل مستقبله مما هي عليه الكثير من الدول الأخرى التي تتباهى بأنها تتبع ديناً رسمياً . وفي حقيقة الأمر فإن الدول التي تتبنى الدين رسمياً تُحوّل رجال الدين إلى تَبَع لسياساتها وعندما تنحدر السلطة إلى الدكتاتورية يصبح موقف رجال الدين في الدولة محرجاً جداً . بل ومثيراً للشفقة. وأعتقد أنّ من مصلحة رجال الدين أن ينأوا عن الالتحام بالدولة لأنهم قد يظهرون بشكل لا يسر أتباع ذلك الدين، ولن يكون الأمر لخدمة الدين المحدد لأنهم سيكونون محجمين ، ويخدمون لتوطيد الدولة.

ويبعدون عن الروحانيات إلى السياسة . وهذا بالضبط ماحدث إبان الحقبة الماضية في العراق . ولا تزال العقابيل شاخصة أمامنا. وبما يثير تساؤلات لا حصر لها. والمفروض أنّ أول من يطالب بفصل الدين عن الدولة ، بعد هذا التاريخ المتطاول ، هم رجال الدين وليس غيرهم.

لســـان بلا قلـب

ولايــة الدكتاتوريــة
بين العلمنة الفاشلــة والتديــن الكــاذب

(٢-٢)

ميثم الجنابي

إن المهمة الكبرى التي تقف أمام العراق حاليا تكمن في كيفية الانتقال من عراق التوتاليتارية والدكتاتورية إلى عراق الشرعية والديمقراطية. وهي مهمة الجميع بدون استثناء. لكنها تفترض بالضرورة إعادة النظر بالعلم والعمل من اجل حل إشكالياتها الفعلية. وفي حالة مختلف هيئات (علماء المسلمين) فإن ذلك يفترض التوبة الفعلية من خلال عرض علمها وعملها على نار الإخلاص للحق والحقيقة. وهي مهمة ممكنة التحقيق فقط من خلال حل إشكالية الدين والدنيا بما يخدم بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي السياسي والمجتمع المدني في العراق.

فقد مر العراق الحديث ويمر الآن بنفس الحالة التي تميز بأقدار مختلفة ظاهرة ما ادعوه بالمركزية الإسلامية، أي الظهور والنمو المتزايد (للعامل الإسلامي) في مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية والروحية والفكرية للمجتمع. وإذا كانت الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية الإسلامية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال عن تأثير السلطة المباشر قبل استحكام التوتاليتارية البعثية، فإن الأمر تغير تدريجيا إلى أن اتخذ صيغة نوعية جديدة في ظل الدكتاتورية الصدامية. إذ اصبح (الدين) و(علماء الدين) و (المؤسسة الدينية) أجزاء تابعة للدكتاتورية. وجرى توظيفهم بصورة فجة في مجرى الحرب العراقية الإيرانية وبعدها. بحيث تحول الدين و(الصحوة الإيمانية) إلى أسلوب الابتزاز الشامل ضد الروح والجسد السياسي للفرد والمجتمع والدولة والثقافة. بحيث لم يبق شيئا في الوجود متحررا أو مستقلا أو حتى منزويا أو مختبئا عن حكم واستحكام (ولاية الدكتاتورية). وهو الأمر الذي أعطى لظاهرة (المركزية الإسلامية) في ظروف التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية أبعادا أخرى ونتائج لم تتضح معالمها وحدودها السياسية والاجتماعية بعد، بسبب الدمار الهائل الذي تعرض له المجتمع المدني.

فقد كانت إحدى نتائج الخراب الشامل للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية تكمن في أن (العلمنة) البعثية و (الصحوة الإيمانية) الصدامية أدتا إلى صنع (كنيستين)،الأولى (كنيسة) حكومية مثلت وتمثلت ما يمكن دعوته بالتيوقراطية الذليلة. والثانية (كنيسة) شعبية، مثلت وتمثلت في ما يمكن دعوته بالديمقراطية المتمردة، التي تجسدت تنظيميا وفكريا وسياسيا في (الحوزة الدينية)، التي كان شعارها الفعلي الدفاع عن حقوق المظلومين والمستضعفين.

وفي هاتين الظاهرتين كانت ولا تزال تكمن نقاط القوة والضعف فيهما. بمعنى إفلاس الصيغة التوتاليتارية في بناء المجتمع المدني سواء من خلال (العلمنة) الفاشلة أو التدين الكاذب. وكلاهما وجهان لدكتاتورية فجة كشفت الأحداث التاريخية عن رخاوتها الفاضحة. مما يجعل من محاولة تطويعها للدين كما هو واضح في (هيئة علماء المسلمين(درسا للحركة الإسلامية السياسية و(علماء المسلمين) في ضرورة التحرر الفعلي من هيمنة السلطة أيا كان شكلها ومضمونها من اجل الانخراط الفعال في النشاط الاجتماعي الحر بما يستجيب لحقيقة المبادئ الإسلامية الكبرى الداعية للحق والعدالة. كما كشفت الأحداث التاريخية نفسها عما في الظاهرة الشيعية العراقية من عراقة وأصالة في تمثل وتمثيل الفكرة الإسلامية المناهضة للاستبداد والظلم. وهو الأمر الذي جعل من (الحوزة الدينية(خلية سياسية وثقافية هائلة للتماسك الاجتماعي في العراق. مما كان يولد فيها بصورة واعية وغير واعية عناصر تقليدية ونقدية أيضا، للاستمرار الفعلي المتمثل لقيم المجتمع المدني، باعتباره مجتمع الحركة الذاتية الحرة والمقيدة بمعايير الشرعية والقانون. وهي حركة ومعايير كانت تستجيب لنفسية وعقلية العراقيين بمختلف قومياتهم. وفي هذا كانت ولم تزل توجد قيمة أخلاقية وسياسية هائلة بالنسبة لبناء مقومات المجتمع المدني البديل في العراق. بمعنى إمكانية العثور على ما يمكن دعوته بالمرجعية الروحية للألفة الاجتماعية وتماسك عروتها الوطنية على أسس الشرعية والحق. وهو الأمر الذي يمكن أن يجعل من التشيع في العراق رافدا هائلا من روافد تمثيل الاستعراق الثقافي، كما أن التشيع في إيران، على سبيل المقارنة، هو التمثل الثقافي للنزعة الإيرانية. وهي صيغة تبرهن على أن التشيع في العراق هو الأكثر تمثيلا للمصالح القومية العليا التي لا تتعارض مع المبادئ الكبرى للإسلام. والقضية هنا ليست في كونه تشيعا، بقدر ما انه مذهب الأغلبية. وهو السبب الذي يذلل فيه نفسية المذهبية الضيقة ويجعل منه بالضرورة كيانا ثقافيا. وذلك لان مذهب الأغلبية عقل، بينما مذهب الأقلية نفس. الا أن التشيع المعاصر، في حال وضعه ضمن معايير الرؤية السياسية والأيديولوجية، فإنه ما زال يعاني من نقص جوهري في قدرته على تأسيس الرؤية الإستراتيجية الواقعية والعقلانية عن المجتمع المدني البديل في العراق. وهو نقص يكمن في بنيته التقليدية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية.

الا أن من الممكن تذليل هذا النقص في ظروف العراق الحالية والمستقبلية في حال العمل على تحقيق البرنامج الوطني المؤسس، من حيث مقدماته ووسائله وغاياته، على أرضية النقيض التام والشامل للجهوية والطائفية. وهو تحقيق ممكن فقط من خلال المساهمة الحرة والعقلانية في حل إشكالية الدين والدنيا والديني والدنيوي بالطريقة التي تكفل بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي السياسي والمجتمع المدني في العراق. آنذاك يمكن سحب البساط من تقاليد التدين المفتعل ونفسية المؤامرة والمغامرة المميزة لعلماء السوء. ومن ثم توجيه نابض الحركة الإسلامية السياسية صوب الأبعاد الواقعية والعقلانية للمركزية الإسلامية بوصفها جزءا من معترك الصيرورة الثقافية الجديدة للعراق وبناء هويته الوطنية.

في دعــوى الارتباط بين الاســلام والارهــاب

علي عبد العال

يروج الحديث في هذه الفترة الكالحة من تاريخ العراق المعاصر عن الجرائم المروعة التي تُرتكب باسم عقيدة دينية شاسعة الأطراف ومتنوعة الملل والنحل كالإسلام. في كل يوم تنبثق عصبة صغيرة مكونة من شباب مسلمين أغرار تطلق على نفسها عنوانا دينيا من وحي التراث الإسلامي وعقيدته الجهادية هو كالشعار. لكن وسائل الإعلام المختلفة تفضل إطلاق تسمية (خلايا إرهابية) على هذه التنظيمات اليومية ذات الطبيعة الافتعالية ، وهذا صحيح إلى حد كبير. تنبثق هذه الخلايا في هذه الدولة أو تلك لتتوجه صوبها الأخبار (العاجلة) وتسلط عليها أضواء أجهزة الإعلام العالمية بعد الانتهاء من تنفيذ عملية تفجير مرفق حكومي أو قطار للركاب أو سيارة مفخخة في أحد الأسواق الشعبية. لقد أصبحت هذه الفرق والجماعات الصغيرة المتناثرة هنا وهناك (مافيا) العقد الأول من القرن الواحد والعشرين و (موضة) تستهوي الشباب المسلم الغارق بالبطالة واليأس وانعدام الفرص الجيدة للحياة الكريمة والمستقبل المضمون أمامه.

الانتماء لهذه الخلايا لا يتطلب الدرس والاجتهاد وإعمال الفكر، إذ هنالك من يقوم بهذه المهمة (الشعوذة) نيابة عنه. يذهب هذا الشباب إلى الموت بعد أن يودي بحياة الكثير من الناس المدنيين الأبرياء في أي زمان وأي مكان لا على التعيين. حيث تتبلور يوما بعد يوم ملامح (إرادة) قوية، خفية ومشتركة بين الأقطاب الضالعة في صياغة هذه المعادلة الشاذة، غربية كانت أم شرقية، بتحويل الإسلام من دين سماوي إلى إرهاب أرضي.

حقا أصبح العالم صغيرا في عصر العولمة. لكنه صار كذلك أكثر تفاهة، وربما أكثر جاذبية بالنسبة لنفر شاذ من المتطرفين، لأنه غدا أكثر خوفا وأكثر (بوليسية) مما كان عليه سابقا. تدنت حقوق المواطن باستخدام حريته الشخصية إلى الحضيض على الصعيد الدولي. يتم ذلك في أكبر وأعرق الدول الديموقراطية في العالم، فكيف الحال بالدول ذات الصفة القمعية أصلا؟ هذا العقد الأول من القرن الواحد والعشرين الذي نعيش رعبه المتفاقم كل يوم تم تسجيله في دوائر المخابرات الدولية وأنظمة الحكم والمنظمات الإنسانية الدولية بامتياز بـ (عقد الإرهاب). لايدخل ذلك في باب (الغرائب) أو (العجائب). حيث يمكن أن يحدث في هذه الحياة الدنيا من العجائب والغرائب ما لا يخطر للإنسان على بال. بيد أن المفجع في الأمر حقا أن يكون (الدين الإسلامي) هو (صنو) هذا الإرهاب الدولي المصاحب لهذا الرعب البشري العالمي الذي يتخذ صفاته الكونية بالتدريج. لربما يُفرح هذا (التطور التاريخي للإسلام) بعض النفوس الضيقة الموتورة التي تلفظ أنفاسها الأخيرة على صعيد العلم والمعرفة وتطور المدارك البشرية بأبعاد الخلق والكون وماهية الخالق الغامضة في تجلياتها العظيمة. وبالتالي محاولة حصر الإسلام في شكليات مجردة تتخذ من إطالة اللحى وارتداء الحجاب والنقاب وباقي الأزياء الإسلامية المتداولة اختيارا أو بالإكراه عنوانها النافر السلبي داخل المجتمع. لكنه قطعا لا يخدم هذه الرسالة التي تقدم نفسها عبر كتابها المقدس (القرآن) ومن خلال سيرتها النبوية الشريفة كونها رسالة خير ومحبة للبشر. لا يجوز أن تتحول دعوة لاهوتية ذات عقيدة دينية مبشرة للناس بـ(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) لقد اختلط الحابل بالنابل كما تقول العرب. ما الذي يمكن أن يجمع عصابات الخطف والنهب والسلب والذبح بشيوخ متعلمين يفقهون بهذه الدرجة أو تلك ببعض جوانب الدين؟

الأجواء عراقيا

دوليا، أحتل العراق عنوان الصراع العالمي في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين جراء التغيير التاريخي القسري الذي تم فيه استئصال ورم السلطة الدكتاتورية الخبيث من أحشاء العراق. على مدى هذه السنوات الأربع يتصدر العراق صدارة الأخبار العالمية بسبب وجود الولايات المتحدة الأمريكية على أرضه التي هي بمثابة (قلب الحدث) العالمي. في الأقل حتى هذه الأيام البائسة التي نشاهد فيها الأحداث التاريخية بأعيننا الذابلة من الحزن وقلوبنا المدمية بالمأساة. سيكتب التاريخ عنا نحن العراقيين ذلك حتما. (أفغانستان) دولة طواها النسيان في هذا العقد أيضا. إذ لا يوجد أثر لامع لـ (الانتصار التاريخي) في ميادين التدريب. الانتصار التاريخي الحقيقي الباهر يتم أصلا في حلبة القتال الحقيقية. أمام الجمهور وأمام الواقع. عندئذ يسجل التاريخ تلك الواقعة. حلبة الصراع العالمي بجميع أقطابه القوية الراهنة هو العراق. إنه القدر. ليشأ من يقول ذلك. ليس القدر وحده وإنما جميع الأقدار. إنه . العراق . امتحان أمريكا الأصعب منذ حرب فيتنام. الدرس بسيط جدا هذه المرة، بسيط للغاية. في فيتنام ساندت أمريكا الحكومة ضد الشعب. الدافع آنذاك كان مشروعا لعقيدتها الليبرالية الحرة المناوئة للعقيدة الشيوعية ذات الطابع الشمولي التوتاليتاري. وكانت الحكومة الفيتنامية (أمريكية) الهوى، بينما كان الشعب الفيتنامي (شيوعيا). أنظر الآن، أين ذهبت الشيوعية وأين أضحى الشعب الفيتنامي؟ بل كيف أصبح العالم برمته بعد تطور التكنولوجيا الحديثة وهزيمة العقائد الفكرية والأيدلوجية القسرية الشمولية في دول كانت أمنع من الفولاذ بوليسيا. هكذا فعلت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لا تضاهى في معظم أصقاع الأرض بوحي من عقيدتها تلك: عقيدة الحرية. يثبت التاريخ دوما أن حرية الشعوب، ومفردها حرية الفرد، هي النواة الأزلية للتغيير. تغيير الممالك والإمبراطوريات والأمم والشعوب ومجريات الأحداث في العلم والدين والمعرفة. بعد هذا الدرس . الإخفاق . التاريخي في فيتنام، الذي خص الشعب الأمريكي بقدر ما خص العالم برمته يأتي درس العراق . الأمريكي في التاريخ المعاصر. أمريكا تقف في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بجانب الشعب في العراق ضد حكومته الدكتاتورية ممثلة في أبشع صورها وخلاصتها المعاصرة: دكتاتورية صدام حسين. دكتاتورية صدام حسين تُعتبر من الدكتاتوريات النموذجية التي لم ير لها التاريخ مثيلا. لكونها بكل بساطة جمعت في تكوينها الجدب المتعطش للحكم، ذا الطبيعة المراوغة الفطرية التي لا تخلو من المهارة، جمع كل صفات الدكتاتوريات الشرقية البالية، مضافا إليها (العبقريات) الحديثة للدكتاتوريات الأوروبية من هتلر وموسليني وفرانكو في أوروبا إلى المرحوم ماو تسي تونغ في الصين وصولا إلى العم ستالين، الأب الروحي لزعيم الدجالين القوميين والاشتراكيين العرب سيادة الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين.

يدور في الأذهان الآن سؤال غاية في البساطة: لماذا تفعل الولايات المتحدة الأمريكية كل هذه الأفعال الشائنة بحق الأمم والشعوب وفي نفس الوقت تريد الاحتفاظ بوجهها الديموقراطي الجميل؟

أمريكا تتمتع بوجه ديموقراطي (جميل) هذا أمر لا غبار عليه. في الأقل فيما يخص مجتمعها وأصول القوانين التي تكفل حرية الفرد فيه إلى أبعد الحدود. لا نبغي المزايدة والرطانة الفكرية. فأمريكا هي بلد الحريات الفردية من دون منازع شاء المرء ذلك أم أبى. هذا ينطبق على الإنتاج الصناعي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، ومن ثم الأدبي والفني في أرفع مستوياته الموسيقية والتشكيلية والسينمائية. لكنها تتمتع بوجه آخر بشع كقوة عظمى غاشمة. وهذا الشق يخصنا كشعوب متخلفة تكنولوجيا أكثر مما يخص الامريكان أنفسهم. الشعوب المتخلفة تكنولوجيا في العالم المعاصر تساوي الشعوب الأمية بلغة العصر. الحضارة الأمريكية هي حضارة تقنية عالية. حضارة العلوم الرياضية المتطورة والكومبيوتر والأقمار الصناعية وعلم فصل مكونات الذرة (النووية) والبحث في أصل هندسة الجينات الوراثية وحمض الـ DNA والاستنساخ من الخلايا الحية للحيوان والبشر.

الجواب بسيط للغاية أيضا: كل حضارة، مثالية كانت أم مادية، تستمر غريزيا لبسط نفوذها المثالي أو المادي بالقدر الذي تتجمع فيها عناصر القوة الفعلية لتحقيق هذا الانتشار وبسط النفوذ. بعض الأمم والشعوب العريقة تتوفر على عناصر خيرة وجيدة وذات صبغة عالمية لكنها لا تتطور ولا تأخذ حيزها التاريخي عالميا لكونها (حضارة) محددة بالجغرافيا وليس لها مآرب استعمارية كالبوذية والكونفوشيوسية، وهي في المحصلة عديمة الآفاق على الصعيد الحربي.

عندنا، في عراق اليوم، العديد من المافيات الصغيرة التي تفرخ كالدجاج يوما بعد يوم. هذا البيض وهذا الدجاج ليس عراقيا حتى. إنه (دجاج مستورد). لم يشهد العراق في تاريخه القديم والحديث صراعا (إسلاميا) أو (طائفيا) بهذا المعنى الذي نلاحظه اليوم. كان الصراع السياسي بين الدولة العثمانية . السنية . وإيران . الشيعية يدور في ساحة العراق كـ (حلبة) خلفية لهذه القوى المتصارعة. أنقسم المجتمع العراقي على إثرها بحكم المواقع الجغرافية إلى طائفتين بارزتين: الطائفة الشيعية في الجنوب القريبة من إيران، والطائفة السنية في الشمال القريبة من تركيا. بينما احتفظت بقية الطوائف والأقليات الأخرى بوجودها الطبيعي ضمن هذا التكوين الاجتماعي الذي تبلور فيه شكل العراق الحديث. كان هذا (الصراع الطائفي) إذا جاز أن نطلق عليه هذه التسمية الخشنة وغير الدقيقة، صراعا سياسيا واقتصاديا إيرانيا وتركيا، والآن خليجيا، يغلف شكله ونوعه بطابع ديني . طائفي، ينعكس في مرآة المجتمع العراقي بدرجات متفاوتة من الشدة واللين. بالرغم من هذا الموقع الجغرافي الوسيط الذي جعل من العراق (حلبة) للمصارعة المفتوحة بين هذين القطبين الجبارين في المنطقة، تلحق إثرهما قوى إقليمية أقل شأنا كما الذيول والتوابع، إلا أن العراق شكل تاريخيا مرتعا للوئام الطائفي والمذهبي. ليس ذلك من اختياره الشعبي الذاتي وإنما هو تطبيق لقانون طبيعي تعرفه تجارب الشعوب ضمن سياق خبراتها المتراكمة: قانون الخاسرين. مرارة الهزيمة والخسائر الجماعية تولد شعورا خفيا بالتآلف بين أفراد المجموعة البشرية الواحدة على اختلافها وتباينها. يتوحد الناس عندما يخسرون. وعندما يكون الشعب مغلوبا على أمره يكون أكثر قوة بالرغم من ضعفه الظاهر. تلك التي يُطلق عليها (الجمرة تحت الرماد). تلك الجمرة التي تؤدي إلى بركان بمرور الأزمان والحقب التاريخية. ما الذي أوصل المجتمع العراقي في هذه الأيام إلى ما نحن عليه من ممارسات غريبة كل الغرابة عن تاريخه المعروف بالتآخي بين فئات الشعب المشهود بين شعوب المنطقة؟ لا يوجد مواطن من جميع الملل والنحل في العراق لا يفخر بكونه (عراقيا) عربيا كان أم كرديا أم آشوريا أم كلدانيا أم صابئيا أم يزيديا أم تركمانيا. ذبح الطرائد البشرية وبسط نفوذ (البلطجية) وخطف الناس والأطفال وتفجير النفس والجسد في سيارة مفخخة تودي بحياة الأبرياء ليس تلك من شيم المجتمع العراقي على الإطلاق.

صمت الحكومة

الحكومة العراقية المؤقتة حكومة خرساء فيما يتعلق بفضح أعداء الشعب العراقي من المجرمين والمخربين الدخلاء. سيذكر التاريخ ذلك. ولا نعتقد بأن ذلك في صالح الحكومة المؤقتة التي تتحمل الآن عبئا كبيرا في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية الخطيرة. لا نعرف لماذا تلتزم الحكومة العراقية المؤقتة هذا الصمت الذي بات يدعو إلى الريبة كل هذا الوقت؟ فعلت الحكومة فعلها الحسن عندما لم تعمد إلى إثارة الذعر في أوساط المجتمع العراقي عندما لم تقدم على تنفيذ موجة عاتية من الإعدامات العشوائية بحق الخصوم المفترضين مثلما كانت تفعل كل حكومة انقلابية في تاريخ العراق المعاصر إلى إعدام مناوئيها في أول مرسوم يسنه العهد الجديد، أو من دون مراسيم حتى. ما زالت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة الدكتور أياد علاوي تتمسك بالقانون وبمحاكمة علنية عادلة لرموز النظام السابق. هذا جيد ونحن كمواطنين نؤمن بالقانون ونحترمه، بالرغم من هذا التأخير الذي أخذ يثير القلق لدى بعض المواطنين ممن يهمهم تطبيق حكم العدالة بأسرع وقت ممكن. إذ أن القانون هو الطريق الأسلم لتحقيق العدالة والضمان الأمثل لعدم إثارة الفتن بين فئات المجتمع مستقبلا. بيد أننا لا نستطيع تفسير التباطؤ بتنفيذ حكم العدالة بحق المتهمين الدخلاء المتسللين إلى العراق ممن يتم القبض عليهم من قبل السلطات الوطنية. ولا يمكننا تبرير كل هذا الصمت والتعتيم على أفراد وزمر وعصابات من خارج العراق عبثت وما زالت تعبث بأمن العراق وحياة الناس الأبرياء فيه.

نسجل لحكومة السيد أياد علاوي دأبها الوطني الملتزم بحل المشاكل الأمنية ذات الطابع المسلح حلا سلميا قدر المستطاع. ونثني على (النفس الطويل) مع نبرة الحزم غير المفتعلة، الرصينة، التي تميز خطاب السيد رئيس الوزراء عندما يخاطب تلك الفلول التي لا تريد ولا ترغب بالعودة إلى الصف الوطني وخلق الفرص لإعادة الاستقرار والشروع بالبناء والأعمار واستكمال مراحل النهوض بمؤسسات الدولة ومرافقها الحيوية بشكلها الصحيح. بيد أننا نستدرك بالقول أن كشف العصابات الدخيلة والغرباء الوافدين من الخارج لزعزعة الأمن والاستقرار داخل العراق لا تتعارض مع النهج الوطني للحكومة المؤقتة فيما يخص التعامل مع العراقيين أنفسهم. بالإمكان فرز هذه العصابات الدخيلة وتصنيفها قانونيا وكشف تسللها غير القانوني وغير الشرعي للأراضي العراقية، وبالتالي قطع دابر أعمالها التخريبية ومحاولات تجنيدها للأعضاء الجدد من المواطنين العراقيين المتذمرين من البطالة وسوء الأحوال المادية وغياب فرص العمل أو الدراسة أو الخدمة الوطنية في مرافق ومؤسسات الدولة الجديدة.